

The Success Factors of Islamic Banking and its Role in Supporting Sustainable Economic Development Successful Experiences of Arab Countries

BOUKHARI Fatma¹, TAHER Zoheir², LAID GHERBI³

¹University of Djilali Liabes, Sidi Bel Abbes-Algeria - Fatna.boukhari@univ-sba.dz.

²University of Tahri Mohamed, Bechar-Algeria - zedtaf@gmail.com.

³University of El-Oued, Algeria - gherbi-laid@univ-eloued.dz

ARTICLE INFO

Article history:

Received: 26/07/2021

Accepted: 10/11/2021

Online: 07/01/2023

Keywords:

Islamic banks

operational efficiency

Islamic financial institutions

Efficiency of Islamic finance

economical development

JEL Code: L42, k13, C5

ABSTRACT

Our study aimed to highlight the developmental role of Islamic banks and their contribution to achieving economic development, and to clarify how Islamic banking work to achieve the operational efficiency of available resources, as we adopted an analytical study of the reality of Islamic financial institutions and the development of Islamic banking activity by referring to the experiences of some countries and this during, and we finally found that among the success factors of Islamic banks is the latter's interest in economic development, in addition to the role of Islamic finance efficiency in containing periodic economic fluctuations, and the immunity of Islamic banks that have proven their worth against financial crises.

عوامل نجاح الصيرفة الإسلامية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة

تجارب دول عربية ناجحة

بوخاري فاطمة¹، طاهر زهير²، غربي العيد³

¹ جامعة الجليلي اليباس سيدي بلعباس، الجزائر، Fatna.boukhari@univ-sba.dz

² جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، zedtaf@gmail.com

³ جامعة الوادي، الجزائر، gherbi-laid@univ-eloued.dz

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال: 2021/07/26

تاريخ القبول: 2021/11/10

تاريخ النشر: 2023/01/07

الكلمات المفتاحية

المصارف الإسلامية

الكفاءة التشغيلية

المؤسسات المالية الإسلامية

كفاءة التمويل الإسلامي

التنمية الاقتصادية المستدامة

JEL Code: L42, k13, C5

المخلص

هدفت الدراسة لإبراز الدور التنموي للمصارف الإسلامية ومساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتوضيح كيفية قيام العمل المصرفي الإسلامي على تحقيق الكفاءة التشغيلية للموارد المتاحة، إذ اعتمدنا دراسة تحليلية لواقع المؤسسات المالية الإسلامية وتطور النشاط المصرفي الإسلامي من خلال الإشارة لتجارب بعض الدول، وتوصلنا في الأخير أنه من بين عوامل نجاح البنوك الإسلامية اهتمامها بالأخيرة بالتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى دور كفاءة التمويل الإسلامي في احتواء التقلبات الدورية الاقتصادية، ومناعة المصارف الإسلامية التي أثبتت جدارتها ضد الأزمات المالية.

- مقدمة:

إن المصارف الإسلامية هي إحدى منجزات القفزة للمالية الإسلامية في مجال النشاط الاقتصادي، حيث تمثل حلقة وصل بين إشباع الحاجات المادية والروحية لأفراد المجتمع الإسلامي، وقد ظهرت هذه المصارف في الربع الأخير من القرن العشرين كمنافس للمصارف التقليدية التي يركز عملها على نظام سعر الفائدة وكمناهض للتعامل الربوي.

وقد أصبحت هذه المصارف حقيقة واقعة ليس في حياة الأمة الإسلامية فحسب، ولكن أيضا في جميع بقاع العالم منتشرة في معظم دولها، ومقدمة بذلك فكرا اقتصاديا ذا طبيعة خاصة بعث من مرقده من جديد، وبعد أن حاول البعض طمسها طوال أربعة عشر قرنا من الزمان، فما كان منه إلا أن حطم حاجز الخوف ودار الشك وأباطيل وعدم إمكانية تطبيقه أو عدم مناسبته لحاجة المعاملات الاقتصادية وغير الاقتصادية في حياتنا الحديثة، وقد أصبحت هذه المصارف واقعا ملموسا فعلا تجاوز إطار التواجد إلى آفاق التفاعل إلى أقطار الابتكار والتعامل بإيجابية مع مشكلات العصر التي يواجهها عالم اليوم، وبالتالي فإن العمل المصرفي الإسلامي على هذه الصورة أصبح واقعا ينبغي دراسته بعناية حتى يستمر النجاح والتفوق من جهة، ومن جهة أخرى لكي تتمكن المصارف التي تخلفت وأصاب القصور بعضاً من جوانبها من إعادة النظر في بعض سياساتها وأساليبها، وبالتالي السير وفق المعايير التي يمكن الاستناد عليها واتخاذها منهجاً للنجاح والتقدم، ومن خلال هذه المقارنة ودراسة الواقع العملي لتلك البنوك يمكن الوقوف على المعايير المحددة لنجاح البنوك الإسلامية، وكذلك التعرف على أسباب الإخفاق وال فشل الذي وقع في بعض المصارف الإسلامية.

- **الإشكالية:** ومما لا شك فيه أن الربح هو الهدف الأساسي للبنوك الإسلامية، كما هو الحال بالنسبة لبقية المصارف مع فارق الآليات والوسائل بين البنوك الإسلامية والتقليدية، ومؤشرات النجاح للبنوك الإسلامية تنمي القول السابق، وهو أن الربح هدف كل المصارف بل هو السبب في بقائها واستمرارها، وعليه يمكن حصر مشكلة دراستنا في السؤال الجوهرى التالي:

ما هي أهم عوامل نجاح الصيرفة الإسلامية ودورها في التنمية المستدامة من خلال تجارب العربية؟

- **الأسئلة الفرعية :** قصد الإلمام بكل جوانب البحث نطرح التساؤلات التالية:

- ما هو الدور التنموي للمصارف الإسلامية في دعم التنمية المستدامة؟

- ما هي العوامل المساعدة لنجاح البنوك الإسلامية؟

- كيف تحقق الكفاءة في العمل المصرفي الإسلامي ؟

- ما هو واقع المؤسسات المالية الإسلامية وتطور نشاطها المصرفي؟

- ما هي التجارب الناجحة لبعض الدول ؟

- **أهداف الدراسة:** تسعى هذه الدراسة لتحقيق ما يلي:

- إبراز الدور التنموي للمصارف الإسلامية وأهم العوامل المساعدة لها للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛

- نسعى لتوضيح كيفية قيام العمل المصرفي الإسلامي على تحقيق الكفاءة التشغيلية للموارد المتاحة؛

- إبراز واقع المؤسسات المالية الإسلامية وتطور النشاط المصرفي الإسلامي وهذا بالإشارة لتجارب بعض الدول.

- **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية البحث من أهمية الصيرفة الإسلامية في حد ذاتها لما توفره من دور تنموي في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والجمع بين الكفاءة الاقتصادية والمصادقية الشرعية وعوامل تطور النشاط المصرفي الإسلامي من خلال تجارب بعض الدول المذكورة.

- **منهج البحث:** تعتمد دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي بهدف دراسة الظاهرة العلمية المتعلقة بالعنوان "عوامل نجاح الصيرفة الإسلامية وتطور النشاط المصرفي الإسلامي - واقع المؤسسات المالية الإسلامية مع الإشارة لتجارب بعض الدول"، حيث استعملنا الأسلوب الوصفي من خلال دراسة بحثية لعدد من المراجع في أدبيات حول مفاهيم عامة عن المصارف الإسلامية، ودورها التنموي الفعال وكفاءتها أما الأسلوب التحليلي لتشخيص وتحليل واقع بعض المؤسسات المالية الإسلامية وتطور النشاط المصرفي الإسلامي

- **محتوى الدراسة:** سنتطرق في دراستنا للعناصر الآتية

- مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية،

- الدور التنموي للبنوك الإسلامية؛

- الكفاءة في المصارف الإسلامية؛

- واقع المؤسسات المالية الإسلامية و تطور النشاط المصرفي الإسلامي مع الإشارة لتجارب بعض الدول.

1- مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية:

تعد المصارف الإسلامية جزءاً من النظام الاقتصادي الإسلامي استطاعت خلال مسيرتها في الأربعين عاماً الماضية أن تثبت للعالم من خلال أدائها المتميز وشفافية أعمالها وقدرتها على التجديد والابتكار، وأنها صناعة مالية راسخة ومرشحة لأن تصبح من القوى الاقتصادية العالمية، وتمتلك المصارف الإسلامية القدرة على مواكبة الصناعة المصرفية العالمية ومواجهة المنافسة من ناحية تطوير أنظمتها وجودة خدماتها ومنتجاتها (عادل عبد الفضيل عيد، 2007، ص396).

- هي منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم، وتنميتها وإتاحة الفرص المواثبة لها، للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام (محمود حسين الوادي، 2010، ص189).

- كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية على أساس الشريعة الإسلامية وقواعدها الفقهية (أحمد سليمان خصاونه، 2008، ص60)

1.1 المصرف الإسلامي: هو مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار قواعد الشريعة الإسلامية، وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها (السيد متولي عبد القادر، 2010، ص47).

* ونلاحظ أيضاً أن هناك ثلاث سمات مشتركة في تعريفات البنوك الإسلامية وهي (مصطفى سيد كمال طایل، 2012، ص47):

- وجود العنصر الديني؛

- أنها مؤسسات مالية؛

- المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فالنظام المصرفي والنقدي بوجه عام يمثل نظام اقتصادي، وتحاول البنوك تجسيد هذا النظام والوصول إلى أهدافه، فالبنوك الإسلامية في حد ذاتها لا تضع نظرية وإنما هي معبرة عن مضمون ونظرية أكثر شمولاً وبالتالي فإنه استكمالاً لتعريف البنك الإسلامي، فإنه لابد وأن يبدأ من خلال التعرف على مجمل سياسة المال في الفكر الاقتصادي الإسلامي (شيخون محمد، 2002، ص187).

2.1 خصائص و أسس البنوك الإسلامية : إن للبنوك الإسلامية دور هام في اقتصاد الدولة لكونه جهازاً فعالاً فيه، يعمل بكفاءة ، ويمكنه بذلك من منافسة المؤسسات المصرفية ولهذا فإن أي نظام مصرفي إسلامي يجب أن يتكون من ثلاثة عناصر أساسية (حسن سالم العماري، 2005، ص05):

- عدد كبير من الأطراف المشاركة لتوفير عمق للنظام؛

- تنوع واسع من الأجهزة وذلك لمقابلة مختلف احتياجات عملاء المؤسسات المالية.

- سوق تبادل مصرفي إسلامي يربط بين الأطراف -المؤسسات بالأجهزة.

ومما سبق ذكره نستخلص أنّ سياسة البنك الإسلامي توضح على ثلاثة أسس كما جاء بذلك محمد باقر الصدر في "البنك اللاروي في الإسلام " (محمد باقر الصدر، 1990، ص10):

- أن لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية؛

- أن يكون قادراً على الحركة والنجاح ضمن إطار الواقع المعاش بوصفه مؤسسة تجارية تتوخى الربح؛

- أن تمكنه صبغة الإسلامية من النجاح بوصفه بنكاً ومن ممارسة الدور الذي تتطلبه الحياة الاقتصادية والصناعية والتجارية من البنوك، وما تتطلبه ظروف الاقتصاد الإسلامي النامي والصناعة الناشئة.

البنوك الإسلامية تختلف اختلافاً جذرياً في أسلوبها عن البنوك التقليدية، حيث أن هذه الأخيرة تستهدف أساساً الربح وليس لها هدف سوى ذلك، أما البنوك الإسلامية فهي تسعى أساساً إلى تنمية المجتمع والنهوض به مادياً، وهي لا تغفل هدف الربح لكنه في المرتبة الثانية (النجار إخلاص باقر، 2009، ص ص43-45).

أركان الاختلاف بينهما تتمثل فيما يلي (أشرف محمد دوابه، 2007، ص47) :

- تقرير العمل كمصدر للكسب بديلاً عن اعتبار المال المصدر الوحيد للكسب في النشاط المصرفي؛

- تقرير مبدأ المشاركة في الغنم والغرم المتمثل في المضاربة والشركة الإسلامية بديلاً عن مبدأ الغنم المضمون في سعر الفائدة الثابت؛

- تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع كخادم لمصالحه لا ككيان مستقل ينمو في معزل عن المجتمع وفي معزل.

3.1 محاسن البنوك الإسلامية: من أهم محاسن المصارف الإسلامية ما يلي (أميرة عبد اللطيف مشهور، 1991، ص370).

- كوّنت للبنوك الإسلامية شخصية إسلامية متميزة وسمات مستقلة في الناحية الاقتصادية، قائمة على أسس مستوحاة من أصول شريعتنا وأوامر ديننا، وتحررت من التقيد بنظم لا تمت إلى الإسلام بصلة وإنما روجها اليهود بأساليبهم الماكرة .
- ظهرت البنوك الإسلامية كافة المعاملات من آفة الربا الآثمة وعواقبه الوخيمة وويلاته المفسدة للأخلاق والمحطمة للاقتصاد والمنذرة للإنسانية بالدمار المحيط؛
- قضت البنوك الإسلامية على الاحتكار الذي تفرضه الشركات المساهمة؛
- إنّ النشاط الاقتصادي سيزداد، لأنه يمنع الربا من البنوك، بهذا ستتجه الأمة بكل مواهبها وطاقاتها للأعمال الاقتصادية النافعة وتستغل كل ثرواتها خير استغلال؛
- أرسيت قواعد العدل والمساواة في المغانم والمغارم وعمت المصلحة والفائدة في أكبر عدد ممكن من المواطنين.
- فتتأطر الوظيفة المصرفية في البنوك الإسلامية بإبعاد لم تألفها البنوك التقليدية ومن بين تلك الأبعاد البعد الاجتماعي، وتزداد أهمية البنوك بالنسبة للمجتمع عندما تضع في اعتبارها خدمة المجتمع والتصدي لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية (أحمد السيد كردي، 2010، ص10).

2. الدور التنموي للبنوك الإسلامية:

1.2 العوامل المساعدة للبنوك الإسلامية للمساهمة في التنمية الاقتصادية: هناك أربعة عوامل تساعد البنوك الإسلامية على الإسهام الفاعل في عملية التنمية و هي كالاتي(منية خليفة، 2013، ص ص127،128) :

- أثبتت الأبحاث الاقتصادية أن تغيرات سعر الفائدة لا تؤثر في الحجم الكلي للمدخرات، أي أن هذه العلاقة القائمة بينهما ضعيفة جدا، أو غير معنوية في معظم الحالات ،أما بالنسبة للمؤسسة المصرفية الإسلامية، فإن آلية المشاركة التي تعمل بها تعني أنها ليست مؤسسة وسيطة بين المدخرين كطرف مستقل، والمستثمرين كطرف آخر، كما هو الحال في البنوك الربوية، وإنما هي مؤسسة وسيطة بين أصحاب المدخرات الذين يريدون استثمار أموالهم، ورجال الأعمال الذين يريدون تمويلا لمشروعاتهم الاستثمارية على أساس المشاركة. والعائد على الاستثمار "ربح" محدد تبعا لنجاح المشروع الاستثماري، ومن ثم فهو دخل يرتبط ارتباطا مباشرا بالنشاط الإنتاجي، فأى شخص يريد استثمار مدخراته سوف يجد حافزا أكبر كلما توقع ربحا أكبر.

كما أن البنوك الإسلامية ستجد أن أحد وسائل جمع المدخرات لأجل الاستثمار يتمثل في إصدار شهادات إيداع يتم تداولها في السوق المالي، تحصل في نهاية كل عام على جزء من أرباح نتيجة استثمار أرصدها في أنشطة إنتاجية حقيقية، هذا وقد أثبتت التجربة الفعلية أن البنوك الإسلامية أكثر قدرة على تعبئة المدخرات الصغيرة جدا، مقارنة بالبنوك التجارية.

- إن البنوك التجارية في ظل نظام الفائدة تختار عملاءها أولا وفقا لمعيار الملاءة المالية لأنها تريد ضمان استرداد

قروضها بالإضافة إلى الفوائد، هذا هو جوهر النظام الربوي ومن ثم فالبنوك العادية لا يهتما من يحقق العوائد الأعلى أو العوائد الأقل .

إن البنك الإسلامي يستطيع أن يحقق ما لم يحققه البنك الربوي، لأنه لا يعتمد على قاعدة الملاءة المالية في توزيع موارده النقدية على المشروعات، وإنما يشارك فيما يتحقق من ربح، ومن ثم فإنه لأجل تعظيم أرباحه الحلال لا بد أن يعطي تفضيلاً في عمليات التمويل للمشروعات الأعلى عائداً فالتالي عليها.

وبالتالي آلية المشاركة من حيث المبدأ تختلف عن آلية سعر الفائدة الجاري في السوق المصرفية في القدرة على توزيع الموارد النقدية تبعاً لمعدلات العوائد المتوقعة، وتعتمد هذه النتيجة على الممارسات الكفء لعمليات المشاركة، فكلما ارتبطت هذه العمليات بالمعدلات المتوقعة للأرباح، مقدرة على أسس سليمة مع أخذ عنصر المخاطرة في الحسبان، أصبحت أكثر كفاءة واقتربنا من الاستخدام الأمثل للموارد النقدية المخصصة للاستثمار.

- إن الأهمية المتزايدة التي أصبح التمويل المصرفي يحتلها من بين أنواع التمويل المختلفة، حيث أن نظام التمويل بالمشاركة كما ينبغي أن يمارس من خلال نظام مصرفي إسلامي لا يعتمد على الملاءة المالية لأصحاب المشروعات الاستثمارية، وإنما يعتمد أساساً على جدوى المشروع الاقتصادي والثقة في جدية صاحبه وخبرته، ومن هنا فإن المصرفية الإسلامية تساعد على تحقيق العدالة في التنمية الاقتصادية، خاصة وأنها تقاس في بعض الحالات بمعدلات نمو الدخل القومي أو بمتوسط الدخل للفرد (إيمان قاسم الحصادي، 2018، ص 100-101).

من ذلك كله نجد أن البنك الإسلامي ضرورة ماسة لتصحيح الأوضاع، واعتمادها على المشاركة لا يعني فقط إسهاماً إيجابياً في تحقيق عدالة توزيع الدخل بين من يملكون فوائض نقدية قابلة للاستثمار ومن يستثمرونها، وإنما أيضاً في تنمية السلوك الإيجابي للأفراد الذي يلزم حتماً لتنمية اقتصادية صحيحة.

2.2 الدور التنموي للبنوك الإسلامية في دعم التنمية المستدامة ببعديها الاقتصادي والاجتماعي: تقوم المصارف الإسلامية بدور فعال في دعم التنمية المستدامة ببعديها الاقتصادي والاجتماعي ويتضح ذلك من خلال نظام العمل القائم على عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً والنظام العام الذي يلزمها بتحري الحلال والابتعاد عن الشبهات في تمويلها واستثماراتها المباشرة وهذا العنصر في أعمال وأنشطة المصارف الإسلامية يمثل نقطة ذات أهمية بالغة في دائرة توافق أنشطة تلك المصارف مع الأفكار الرئيسية للمنهج التنموي كما أن صيغ التمويل في المصارف الإسلامية غالباً ما يوجد فيها هامش لمشاركة المتعاملين مع تلك المصارف وسنلخص أهم النقاط المحورية فيما يلي (عزمي وصفي عوض، 2018، ص ص 09-10):

- إن انبثاق وظيفة المصارف الإسلامية من وظيفة المال في الإسلام بما تمثله هذه الوظيفة من التزام في وضع المال في خدمة المجتمع وإسعاد الفرد وتوسيع قاعدة المستفيدين وتحقيق مصالح كل الأطراف من مودعين ومستثمرين كل ذلك يتفق مع الأرضية الفكرية للمنهج التنموي فضلاً أن المصارف الإسلامية تعمل بحكم طبيعتها في تعبئة الموارد بما يتيح تحقيق عنصر التكوين الرأسمالي الذي هو أولى ضرورات التنمية، حيث أن عمل المصارف الإسلامية بحكم نظامها العام لا تقتفي بالمشاركة في النشاط الاقتصادي والاستثماري بصفته واجب إلزامي، وإنما تتجاوز ذلك في نطاق

عملها بمهام أخرى كتعريف العملاء بالرؤية الإسلامية المميزة لأوجه النشاط كافة كتصميم نماذج للمجتمعات التي تعمل فيها لتنظيم تنميتها عن طريق زيادة الاعتماد على النفس، وتعتبر المصارف الإسلامية من أهم واجباتها في تنمية الموارد البشرية للعمل على تغيير السلوك بما يتفق والاتجاه المناسب للتنمية مستخدمة في هذا المجال طبيعة علاقاتها مع العملاء وأساليب عمل المصرف الإسلامي.

- ولأجل تحقيق أهدافها الاستثمارية تستخدم البنوك الإسلامية صيغا تمويلية مختلفة تقوم أساساً على القاعدة الفقهية الخارج بالضمان والتي ينبثق عنها قاعدة الغنم بالغرم، ومن هذه الصيغ ما هو قائم على مفهوم الملكية كالمشاركة والمضاربة، ومنها ما هو قائم على مفهوم المديونية كالمرابحة والسلم والاجارة والاستصناع والتي ينتج عن التعامل بها مديونية ثابتة في ذمة العميل المستفيد من التمويل، وتعد عملية استثمار الأموال الوظيفة المكملة لقبول الودائع، ويتم استثمار الأموال في البنوك الربويه من خلال منح القروض لعملائها مقابل سعر فائدة محددة يفترض أنه يزيد عن سعر الفائدة الذي يدفعه البنك للمودعين، ويختلف الأمر بالنسبة للبنوك الإسلامية، حيث يجب أن تستخدم هذه الأموال في مشروعات تتفق مع الشريعة الإسلامية، وتعود على البنوك والمودعين والمجتمع بالخير والرفاهية، دون إبراز طرف على حساب طرف آخر (الجنيديل، 2009، ص ص 99-100)،

- وتتبع أهمية المصارف الإسلامية انطلاقاً من حاجة المجتمع الإسلامي والفرد المسلم إلى إيجاد ملاذ للتعامل المصرفي والاستثماري بعيداً عن شبهة الربا، حيث ان المصارف الإسلامية أوجدت نوعاً من التعامل المصرفي لم يكن موجوداً في القطاع المصرفي التقليدي فقد أدخلت المصارف الإسلامية أسس للتعامل بين المصرف والمتعامل تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر بالإضافة إلى المشاركة في الجهد من قبل المتعامل، بدلاً من أسس التعامل التقليدي القائم على مبدأ المديونية (المدين/الدائن) وتقديم الأموال فقط دون المشاركة في العمل، وترجع أهمية وجود المصارف الإسلامية إلى تلبية رغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات للتعامل المصرفي بعيداً عن استخدام أسعار الفائدة، وإيجاد مجال لتطبيق فقه المعاملات في الأنشطة المصرفية. وتعتبر المصارف الإسلامية التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي (حياة نجار، 2017، ص ص 209-210)،

- تتميز المصارف الإسلامية بأنها ذات صبغة استثمارية وتنموية واجتماعية، وأنها تطبق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية والاستثمارية، فهي تسعى لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وعدم تبديدها، وزيادة الطاقات الانتاجية وحسن استخدام المتاح منها، وتعمل على تنمية القطاعات الاقتصادية وتسعى لتقليل البطالة، وهي مصارف اجتماعية تسعى لتحقيق عناصر التكافل الاجتماعي بين افراد المجتمع، وملتزمة بتطبيق القيم والأخلاق الإسلامية في العمل المصرفي، وهذا ما يميزها عن البنوك الربوية، فهي تستبعد التعامل بالفائدة وتسعى لتوجيه كل جهدها نحو الاستثمار الحلال، وربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، كما انها تقوم بتجميع الاموال المعطلة في الاقتصاد ودفعها الى مجال الاستثمار لتنميتها.

ويمكن للمصارف الإسلامية أن تلعب دوراً مهماً في دعم برامج التنمية المستدامة داخل محيطها البيئي من خلال توجيه استثماراتها وتسهيلاتهما للمشاريع التي تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتخفيض معدلات الفقر

في المجتمع وتقليص معدلات البطالة وللمصارف الإسلامية العديد من الأدوات المالية والمنتجات التي تمكنها من تحقيق هذه الأهداف بما لا يؤثر على ربحيتها وكفاءة أدائها (ابنسام ساعد، 2017، ص345).

3.2 الكفاءة في المصارف الإسلامية :

- نسعى من خلال هذا العنصر توضيح كيفية قيام العمل المصرفي الإسلامي على تحقيق الكفاءة التشغيلية للموارد المالية المتاحة لديه في ظل استخدامه لمبدأ المشاركة ، مقارنة بالنظام المصرفي التقليدي إذ تتضح كفاءة المصرف الإسلامي فيما يلي:

1.3.2 الكفاءة في الاستثمار: إن مبدأ المشاركة الذي تعمل به المصرفية الإسلامية يعني أنها وسيط استثماري بين أصحاب المدخرات وحدات الفائض المالي و طالبي التمويل وحدات العجز المالي، وليس وسيطا بين المدخرين بوصفهم فريقيا مستقلا آخر، كما هو الحال في المصارف التقليدية، كما أن العائد الذي تنتظره وحدات الفائض المالي يتحدد تبعا لنجاح المشروع الاستثماري، ومن ثم فهو دخل يرتبط ارتباطا مباشر بالنشاط الإنتاجي، فقد يكون مرتفعا وقد يكون منخفضا، ومن ثم فإن من المهم توافر فرص استثمارية ذات مخاطر واستحقاقات متنوعة لإشباع الحاجات المختلفة لأصحاب المدخرات، وهذا الأمر لا يتوفر في إطار نظام الفائدة، إذ أن هناك قيود عديدة على ارتفاع أسعار الفائدة في السوق المصرفي، قيودا يضعها البنك المركزي لأهداف اقتصادية كلية و قيود أخرى تمارسها البنوك نفسها لأغراض السياسة الائتمانية، أما معدلات الربح في إطار آلية المشاركة فإنها تتغير بمرونة أكبر بكثير مقارنة بأسعار الفائدة في ظل آليات التمويل بالدين ومن ثم فإن آليات المشاركة أكبر قدرة على جذب المدخرات لأغراض الاستثمار أو تعبئتها بخلاف آلية الفائدة التي لا يمكن تحريكها إلا للأعلى أو للأسفل بمرونة كافية (مجدي غيث، 2010، ص101).

2.3.2 الكفاءة في تخصيص الموارد: تتحيز المصارف التقليدية بناء على قاعدة الملائة المالية في توزيع الائتمان لصالح كبار الشركات والعملاء ولصالح القطاع العام على حساب صغار التجار والقطاع الخاص كما أن معيار الفائدة لا يعتبر معيارا سليما لتخصيص الموارد في ظل ارتفاع الفائدة، في المقابل تظهر الكفاءة تخصيص الموارد في المصرف الإسلامي في عدم اعتماده على قاعدة الملائة المالية في تخصيص الموارد على وحدات العجز المالي، فالبنك الإسلامي يشاركها فيها بتحقيق ربح، ومن ثم فإنه من أجل تعظيم الربح لا بد له أن يعطي تفضيلا من عمليات التمويل للمشروعات التي تعطي عائدا أعلى، مع الاهتمام أيضا بالعميل و أمانته، وعليه فإن آلية المشاركة في الربح أو الخسارة المتبعة في المصارف الإسلامية تختلف عن مبدأ الفائدة في القدرة على تخصيص الموارد المالية تبعا لمعدلات العوائد المتوقعة، وتعتمد هذه النتيجة على الممارسات الكفوة للعمليات المشاركة، فكلما ارتبطت هذه العمليات بالمعدلات المتوقعة للأرباح على أسس سليمة أصبحت أكثر كفاءة وكما هو معلوم أن معدل العائد على المشاركة غير ثابت زمنيا، وليس واحد في جميع الأنشطة، وهو بذلك سيعكس حقيقة الحاجة إلى رأس المال حسب الأنشطة المختلفة، وسيعكس أيضا ضرورة النشاط ومعدلات إنتاجيته، ودرجة المخاطرة فيه، إذ من المتوقع أن تتفاوت حصص

رأس المال حسب الاعتبارات السابقة الذكر، مما يجعل عائد المشاركة أكثر قرباً ودقة وتعبيراً عن الفرصة البديلة عند القيام بتخصيص الموارد (صادق راشد الشمري، 2014، ص ص 36-37).

3.3.2 الكفاءة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: يلاحظ أن عدم الاستقرار الاقتصادي قد ازدادت حدته خلال العقدين السابقين، وانفجر عام 2008 أزمة مالية عالمية، وذلك نتيجة الاضطراب في الأسواق المالية الناتجة عن التقلبات المفردة في معدلات الفائدة، حيث يرى الدكتور محمد بوجلال أن هناك 3 أسباب أدت على الأزمة المالية العالمية وهي (محمد بوجلال، 2010، ص 69) :

- التعامل بالفائدة الذي يخرج النقود من وظائفها الثلاث ، لتصبح سلعة النقود تلد النقود؛
- المجازفة على المكشوف في الأسواق المالية التي تؤدي على تشكيل الفقاعات المالية ذات الانعكاسات الخطيرة على الاقتصاد الحقيقي
- توريق الديون و ظهور منتجات أو مشتقات مالية لا تستند على أصول حقيقية، وهذا ما يزيد من الغرر نتيجة لبيع الديون المنهي عنه شرعاً.

وأشار عمر شابر إلى دور المشاركة في تقليل احتمالية حدوث أزمة مصرفية، حيث أن التحول إلى نظام مالي إسلامي يقوم على المشاركة قد يساهم جوهرياً على تخفيف عدم الاستقرار في الأسواق المالية ومن ثم الاقتصاد ككل.

2. 3. 4 الكفاءة في تحقيق التنمية البشرية: يعتبر العمل المصرفي الإسلامي القائم على نظام المشاركة أكثر كفاءة في تحقيق التنمية البشرية، حيث أن جميع الأطراف تشارك وتفكر وتقدم وتقرح، ومن ثم تحمل المسؤولية، في حين أن المصارف التقليدية القائمة على نظام الفائدة تخلق فئة من الناس يعيشون دون مشقة أو بدل جهد (يعرب محمود إبراهيم الجبوري، 2014، ص ص 85-86).

3. التجارب الناجحة لبعض الدول العربية:

3. 1 تجربة البنك الإسلامي السعودي في التنمية :

إن البنك الإسلامي للتنمية كمؤسسة مالية دولية، أنشئت تطبيقاً للبيان الصادر عن أول مؤتمر لوزراء مالية الدول الإسلامية الذي عقد في مدينة جدة في شهر ديسمبر عام 1973، وانعقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في مدينة الرياض في شهر يوليو من عام 1975، وقد تم افتتاح البنك رسمياً في اليوم الخامس عشر من العشرين من أكتوبر عام 1975، ومنذ البداية تم الاتفاق على أن يكون هدف البنك الإسلامي للتنمية الأساس دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

شهد البنك نمواً تدريجياً في عضويته مع مرور الوقت، ففي حين كانت عضويته عند إنشائه في عام 1975 على 22 دولة فقط، ارتفعت هذه العضوية لتصبح 56 دولة عام 2005، وجميع الأعضاء من الدول النامية حيث يتمثل الشرط الرئيس لعضوية البنك هو أن تكون الدولة طالبة العضوية عضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي، وتسدّد حصتها في رأس المال وأن تصادق على اتفاقية التأسيس البنك.

ومن ناحية أخرى، فإن البنك الذي بدأ كمؤسسة وحيدة، تطور مع مرور السنين إلى مجموعة من المؤسسات والصناديق بسبب تنوع عملياته والخدمات التي يقدمها، وتشمل أعضاء مجموعة البنك (البنك الإسلامي للتنمية، المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب)، الصناديق المتخصصة والمؤسسات التابعة، وقد رافق هذه التطورات المؤسسية تطوراً آخر في حجم القوة البشرية العاملة في البنك حيث ارتفعت من حوالي 90 في عام التأسيس إلى أكثر من 900 في نهاية العام 2005.

نمو الهيكل المالي وتعبئة الموارد لتلبية الحاجيات التنموية المتزايدة: وتشمل ما يلي

- **تعزيز الموارد الرأسمالية العادية:** شهدت قاعدة رأس مال البنك توسعاً كبيراً نتيجة الدعم المقدم من الدول الأعضاء وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، وقد ساعد هذا النمو في المساهمة في تلبية جانب من احتياجات الدول الأعضاء المتزايدة للتمويل التنموي، ويوضح الجدول التالي الزيادة المضطردة التي حدثت في رأس مال البنك في ثلاث سنوات مختارة.

جدول رقم (01): تطور رأس مال البنك الإسلامي للتنمية (مليون دولار) :

السنة	المصرح به	المكتتب فيه	المدفوع
1975	3	1.3	1.3
1992	9	6.2	2.8
2001	22.7	12.0	4.1

المصدر: بشير عمر محمد فضل الله، تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية، والتحديات المستقبلية التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية، منتدى الفكر الإسلامي، المملكة العربية السعودية، 11 أبريل 2006.

من الجدول يتبين أن رأس مال البنك قد تضاعف 3 مرات منذ نشأته سنة 1975 وحتى سنة 2001، وقد بلغت هذه الموارد الرأس مال قدر 8.3 مليون دولار أمريكي في عام 2005.

- **مبادرات تعبئة الموارد:** يقوم البنك بدعم موارده العادية عن طريق تعبئة الأموال من خلال برامج وأدوات تمويلية متنوعة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية تشمل: برنامج ودائع الاستثمار (أسس عام 1980)؛ محفظة البنوك الإسلامية (أسست عام 1988)؛ صندوق حصص الاستثمار أسس عام 1989؛ صندوق البنك لتمويل البنية الأساس؛ برنامج تمويل الصادرات أسس عام 1987؛ صندوق الاستثمار في ممتلكات الوقف؛ إصدار الصكوك .

وفي هذا السياق، وتماشياً مع رؤيته الهادفة إلى تعبئة موارد إضافية من السوق، قام البنك في عام 2003 بإصدار صكوك البنك الإسلامي للتنمية (السندات) مدته 5 سنوات، وكان الإصدار الأول المبدئي بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي، لكن ومع تزايد طلب المستثمرين، تم رفعه إلى 400 مليون دولار.

تشمل هذه الصكوك أصول إجارة وغيرها التي تم تحويلها إلى الصندوق الذي تأسس خصيصاً لهذه العمليات، ويضمن البنك جميع المدفوعات المستحقة من هذه الأصول، ونجح البنك في توسعة نوع المستثمرين لهذه الأصول، حيث كانت العملية إصداراً إسلامياً، إلا أنها اجتذبت مشترين تقليديين، فقد جاء نحو 70% من الطلبات من السوق

التقليدية. كما حقق البنك أهدافه في إشراك البنوك المركزية التي تمثل نحو 40% تقريباً من طلبات الشراء، وشارك البنك، كمدير مشارك، في إصدار صكوك قطرية بمبلغ 600 مليون دولار أمريكي عام 2003، ويكتتب البنك أيضاً في عدد من عروض الصكوك من حكومة البحرين، ويقوم البنك حالياً بجهود لتطوير سوق الصكوك وذلك بإيجاد سندات قابلة للتعامل تتسق و أحكام الشريعة الإسلامية .

2.3 تجربة بنك البركة المصري وبنك فيصل الإسلامي المصري وبنك أبو ظبي الإسلامي:

- نمو صافي أرباح البنوك الإسلامية: تمكنت البنوك الإسلامية المدرجة بسوق المال وهي بنك فيصل الإسلامي والبركة المصري وأبوظبي الإسلامي من النمو بصافي أرباحها خلال عام 2013 بنسب تراوحت بين 15.5% و 22%، في حين تحول مصرف أبو ظبي الإسلامي من تكبد الخسائر إلى تحقيق الأرباح مقارنة بالعام قبل الماضي، وذلك بارتفاع صافي دخل البنوك الإسلامية المصرفية بمعدلات تراوحت بين 10.5% و 28.5% و يمكن توضيح ذلك من خلال:

- بنك البركة المصري: نجح بنك البركة المصري في تصدر قائمة البنوك الإسلامية الأكثر نمواً في صافي أرباحها بعد ارتفاع صافي أرباحه بنسبة 22% لتصل إلى 165.67 مليون جنيه في العام الماضي، مقارنة بـ 135.753 مليون جنيه خلال عام 2012، وزيادة صافي دخله من العائد بنحو 10.48% ليبلغ 569.8 مليون جنيه، ونمو صافي دخله من الأتعاب والعمولات بنسبة 39.64% ليصل إلى 88.131 مليون جنيه بدلا من 63.114 مليون جنيه في الفترة المقارنة.

- بنك فيصل الإسلامي المصري : جاء بنك فيصل الإسلامي المصري في المركز الثاني بعد إضافته نحو 100.86 مليون جنيه، بما يوازي نسبة نمو 15.5% لتصل إلى 750.447 مليون جنيه خلال عام 2013، مقابل 649.586 مليون جنيه خلال العام قبل الماضي، نتيجة لنمو صافي دخله من العائد من المراجعات والمشاركات والمضاربات بحوالي 19.6% لتبلغ 2.802 مليار جنيه، بدلا من 2.343 مليار جنيه، بالإضافة إلى زيادة صافي دخله من الأتعاب والعمولات بمعدل 37.86% ليصل إلى 123.72 مليون جنيه، مقابل 89.746 مليون جنيه في 2012.

- بنك أبو ظبي الإسلامي : فيما نجح مصرف أبو ظبي الإسلامي في التحول من الخسارة إلى الربح خلال 2013 ليصل صافي أرباحه إلى 75.723 مليون جنيه، مقارنة بخسائر بلغت 876.947 مليون جنيه خلال العام قبل الماضي، نظرا لارتفاع صافي دخله من العائد من المراجعات والمشاركات بنسبة 28.5% لتبلغ 375.909 مليون جنيه، فضلا عن نمو صافي دخله من الأتعاب والعمولات بحوالي 85.8% لتصل إلى 111.945 مليون جنيه.

✓ **التوسع في نشاط المراجحات السمة البارزة للبنوك الإسلامية خلال 2013:** كشفت القوائم المالية للبنوك الإسلامية عن قدرتها على الاستحواذ على ثقة العملاء بالسوق المصرفية المصرية لتجذب مزيداً من ودائع العملاء بنسب تراوحت بين 7.88% و 12.1% خلال العام الماضي، كما قامت بالتوسع في نشاط المراجحات والمشاركات والمضاربات للعملاء خلال 2013 بمعدلات تدور بين 2.37% و 27.9%، وتمثلت هذه البنوك في :

- **بنك أبو ظبي الإسلامي:** استمر مصرف أبو ظبي الإسلامي في صدارة البنوك الإسلامية الأكثر جذباً لودائع جديدة خلال عام 2013 بعد نجاحه في جذب ودائع جديدة بلغت 1.575 مليار جنيه بما يوازي نسبة نمو 12% ليصل بإجمالي ودائع العملاء لديه إلى 14.538 مليار جنيه، مقارنة بـ 12.963 مليار جنيه خلال العام قبل الماضي، وتوسع المصرف في نشاط المراجحات والمشاركات بنسبة 24% لتصل إلى 6.328 مليار جنيه، بدلاً من 5.094 مليار جنيه خلال الفترة المقارنة.

- **بنك فيصل الإسلامي:** تلاه بنك فيصل الإسلامي في المرتبة الثانية جاذباً نحو 3.411 مليار جنيه ودائع جديدة من العملاء بنسبة نمو 9.1% ليصل بإجمالي ودائع العملاء لديه إلى 40.686 مليار جنيه خلال العام الماضي، مقارنة بـ 37.275 مليار جنيه خلال العام قبل الماضي، في حين توسع في نشاط المراجحات والمشاركات بمعدل 28% ليصل إلى 3.643 مليار جنيه، مقابل 2.846 مليار جنيه خلال الفترة المقارنة.

- **بنك البركة المصري :** وتذيّل بنك البركة المصرية القائمة بنسبة نمو 8% في ودائع العملاء لتصل إلى 15.540 مليار جنيه خلال 2013، مقابل 14.405 مليار جنيه خلال العام قبل الماضي، بزيادة قدرها 1.135 مليار جنيه، كما وصل نشاط البنك في المراجحات والمشاركات إلى 7 مليارات جنيه، مقارنة بـ 6.838 مليار جنيه خلال 2012.

3.3 تجربة المصارف الإسلامية الفلسطينية:

وقد بلغ عدد المصارف الإسلامية في فلسطين مصرفين هما البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني، ويعملان من خلال 37 فرعاً ومكتباً، وتقدر حصة البنوك الإسلامية الفلسطينية مجعده ما نسبته 10.5% من صافي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني، وما يقارب 13% من إجمالي التمويلات المباشرة في العام 2015، وشكلت إجمالي ودائع العملاء في المصارف الإسلامية ما نسبته 11.3% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي الفلسطيني في العام 2015، علماً أن حصة الصناعات المصرفية الإسلامية عالمياً تجاوزت 25% وهو ما يعني توفر فرصة كبيرة أمام المصارف الإسلامية الفلسطينية لتعظيم حصصها السوقية، وهذا يشكّل حافزاً لتحقيق أهدافها الاستراتيجية التي ترمي إلى مضاعفة حجمها في كل من ودائع العملاء والتمويلات المباشرة وتعظيم أرباحها.

- **البنك الإسلامي العربي:** شهد البنك الإسلامي العربي نمواً في إجمالي الموجودات بنسبة 96% لترتفع من 285.7 مليون دولار في العام 2010 إلى 650.5 مليون دولار في نهاية العام 2015، ولتشكّل ما نسبته 5.2% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني في العام 2015، كما شهد البنك نمواً في إجمالي الودائع بنسبة 83% لترتفع من 231.9 مليون دولار في العام 2010 إلى 520 مليون دولار في العام 2015 ولتشكّل ما نسبته 5.3% من

اجمالي ودائع القطاع المصرفي، وحقق البنك نمواً في اجمالي التمويلات المباشرة بنسبة 209% لترتفع التمويلات المباشرة من 79.8 مليون دولار في العام 2010 الى 311 مليون دولار في العام 2015 ولتشكل ما نسبته 5.3% من اجمالي تمويلات القطاع المصرفي في العام 2015. (البنك الاسلامي العربي، 2015).

جدول رقم (02): تطورات أهم بنود المركز المالي للبنك الاسلامي العربي خلال الفترة 2010-2015 (مليون دولار)

البند	2010	2011	2012	2013	2014	2015
اجمالي الموجودات	285.7	300	375.2	468.2	561.9	650.5
التمويلات المباشرة	79.8	133.2	171.7	191.3	247.1	311
ودائع العملاء	231.9	236.1	306.3	351.5	425.8	520

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على :

- بيانات من التقرير السنوي للبنك الاسلامي العربي 2015.
 - عزمي وصفي عوض، بوخاري فاطنة، دور المصارف الإسلامية الفلسطينية في دعم التنمية المستدامة ببعديها الاقتصادي والاجتماعي في ظل ظروف بيئية غير مستقرة، ورقة مقدمة في ملتقى دولي، 2018، المركز الجامعي نور البشير، البيض، ص 12.
- وبالنظر الى الجدول (02)، لتوزيع التمويلات المباشرة وفقاً لاستخدام أدوات التمويل من قبل البنك الاسلامي العربي خلال الفترة 2010-2015، نجد ان اداة المراجعة للأمر بالشراء قد حققت أعلى قيمة بالمقارنة مع ادوات التمويل الاخرى وشكلت ما نسبته 85% من اجمالي التمويلات المباشرة الممنوحة ، تلى ذلك اداة الاجارة المنتهية بالتملك ، وادنى أداة استخداماً هي المشاركة بالرغم من أهميتها في التنمية الاقتصادية، وهذه دلالة واضحة على ان البنك يعتمد في الاساس على استخدام ادوات التمويل القائمة على مفهوم المديونية في منح التمويلات بالتركيز على اداة المراجعة للأمر بالشراء .

جدول رقم (03): توزيع استخدام ادوات التمويل للبنك الاسلامي العربي 2010-2015 (مليون دولار)

اداة التمويل	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المراجعة للأمر بالشراء	62.0	116.6	153.7	172.4	219	271.5
الاجارة المنتهية بالتملك	3.9	3.9	5.2	8.0	14.9	24.5
استصناع	4.7	4.1	3.1	2.56	2.8	3.4
المضاربة	9.1	8.2	9.3	7.9	7.6	7.9
المشاركة					1.9	3.5
اجمالي التمويلات المباشرة	79.8	132.9	171.5	191	247.7	311

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على ما يلي:

- البيانات المالية من التقرير السنوي للبنك الاسلامي العربي، 2015.
- عزمي وصفي عوض، بوخاري فاطنة، دور المصارف الإسلامية الفلسطينية في دعم التنمية المستدامة ببعديها الاقتصادي والإجتماعي في ظل ظروف بيئية غير مستقرة، ورقة مقدمة في ملتقى دولي، 2018، المركز الجامعي نور البشير، البيض، ص13.

وبالنظر الى الجدول (03) لإيرادات التمويل المباشر وفقا لأدوات التمويل المستخدمة من قبل البنك الاسلامي العربي للأعوام 2014-2015 ، نجد ان أعلى ايراد قد حققته أداة المراجعة للآمر بالشراء بما قيمته 12.6 مليون دولار في العام 2014 ارتفعت الى 14 مليون دولار في العام 2015 كونها الاداة الأكثر استخداماً في التمويلات المباشرة ، تلا ذلك إيرادات أداة الاجارة المنتهية بالتملك حيث ارتفعت من 0.75 مليون دولار في العام 2014 ارتفعت الى 1.13 مليون دولار في العام 2015 ، وشكلت اجمالي إيرادات التمويل المباشر البالغ قيمتها 18 مليون دولار من اجمالي إيرادات البنك الكلية البالغ قيمتها 22 مليون دولار ما نسبته 81% في العام 2015 ، وبلغ اجمالي النفقات والمصاريف 15.5 مليون دولار وصافي الربح 5.2 مليون دولار في العام 2015.

- **البنك الاسلامي الفلسطيني:** شهد البنك الاسلامي الفلسطيني خلال العام 2015 نمواً في صافي حقوق الملكية بنسبة 8.5% عن العام 2014 لترتفع من 67.5 مليون دولار في العام 2014 الى 73.3 مليون دولار في العام 2015 ولتمثل ما نسبته 4.6% من اجمالي حقوق ملكية القطاع المصرفي الفلسطيني ، ونمت موجودات البنك بنسبة 13% عن العام 2014 ، حيث ارتفعت من 595.2 مليون دولار في العام 2014 الى 675.2 مليون دولار في العام 2015 ولتمثل ما نسبته 5.3% من اجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني، كما شهد نمواً في ودائع العملاء وبنسبة 17.7% لترتفع من 455.9 مليون دولار في العام 2014 الى 536.7 مليون دولار في العام 2015 ولتشكل ما نسبته 5.7% من اجمالي ودائع القطاع المصرفي، وحقق البنك نمواً في التمويلات المباشرة وبنسبة 26% لترتفع اجمالي التمويلات المباشرة من 352.98 مليون دولار في العام 2014 الى 446.3 مليون دولار في العام 2015 ولتمثل ما نسبته 7.6% من اجمالي التمويلات الائتمانية الممنوحة في القطاع المصرفي الفلسطيني ، وقد حقق البنك ارباحاً في نهاية العام 2014 ما يقارب 7.5 مليون دولار بعد الضرائب ارتفعت الى 10 مليون دولار في العام 2015. (التقرير السنوي للبنك ، 2015)

وبالنظر للجدول السابق الخاص بأهم بنود المركز المالي للبنك الاسلامي الفلسطيني خلال الاعوام 2010-2015 ، نجد انها في تحسن مستمر ، حيث ارتفعت اجمالي التمويلات المباشرة خلال تلك الفترة من 171 مليون دولار في العام 2010 الى 446.3 مليون دولار في العام 2015 وبنسبة نمو بلغت 106%، وارتفعت ودائع العملاء من 298 مليون دولار في العام 2010 الى 536.7 مليون دولار في العام 2015 وبنسبة نمو بلغت 52% ، كما ارتفعت موجودات البنك من 357.3 مليون دولار في العام 2010 الى 675.2 مليون دولار في العام 2015 وبنسبة نمو بلغت 66% .

جدول رقم (04): تطورات أهم بنود المركز المالي للبنك الاسلامي الفلسطيني 2010-2015 (مليون دولار)

البند	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الموجودات	357.3	392.6	423.1	502.2	595.2	675.2
التمويلات المباشرة	171.8	187.3	209.4	268.8	352.9	446.3
ودائع العملاء	298.0	328.7	352.5	401.5	455.9	536.7

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على ما يلي:

- بيانات من التقرير السنوي للبنك الاسلامي الفلسطيني، 2015.
 - عزمي وصفي عوض، بوخاري فاطنة، دور المصارف الإسلامية الفلسطينية في دعم التنمية المستدامة ببعديها الاقتصادي والإجتماعي في ظل ظروف بيئية غير مستقرة، ورقة مقدمة في ملتقى دولي، 2018، المركز الجامعي نور البشير، البيض، ص 14.
- بالنظر الى الجدول (5) أدناه لتوزيع التمويلات المباشرة وفقا لأدوات التمويل المستخدمة من قبل البنك الاسلامي الفلسطيني خلال الفترة 2010-2015، نجد أن أداة المراجعة للأمر بالشراء قد حققت أعلى قيمة تمويل بالمقارنة مع ادوات التمويل الاخرى ، حيث ارتفعت من 168.2 مليون دولار في العام 2010 الى 412.3 مليون دولار في العام 2015 وشكلت ما نسبته 96% من اجمالي التمويلات المباشرة ، تلا ذلك اداة المضاربة حيث ارتفعت من 5.6 مليون دولار في العام 2014 الى 7.2 مليون دولار في العام 2015، تلا ذلك أداة الاجارة المنتهية بالتملك حيث ارتفعت من 3.7 مليون دولار في العام 2010 الى 5.7 مليون دولار في العام 2015 وهذه دلالة واضحة على ان البنك كان يعتمد في الاساس على أدوات التمويل القائمة على مفهوم المديونية في منح التمويلات بالتركيز على أداة المراجعة للأمر بالشراء من العام 2010-2014 ، الا انه وفي العام 2014 حدث تغير جذري في استخدام الادوات القائمة على مفهوم الملكية وهي المشاركة والمضاربة ، كما شهدت التمويلات الممنوحة من قبل البنك ارتفاعاً نتيجة لارتفاع الودائع وبنسبة 105% خلال تلك الفترة حيث ارتفعت من 172 مليون دولار الى 446.3 مليون دولار في العام 2015.

جدول رقم (05): استخدام ادوات التمويل للبنك الاسلامي الفلسطيني خلال 2010-2015 (مليون دولار)

أداة التمويل	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المراجعة للأمر بالشراء	168.2	183.7	204.6	263.6	333.7	412.3
الاجارة المنتهية بالتملك	3.70	4.86	5.67	5.98	4.9	5.2
الاستصناع	0.99	1.16	0.48	0.40	4	5.7
المضاربة	-----	-----	-----	-----	5.6	7.2
بطاقات ائتمانية اسلاميه					0.022	9.0
المساومة					0.27	4.4
مشاركة	-----	-----	-----	-----	1.6	2.3
اجمالي التمويلات المباشره	172	189.72	210.75	268.8	352.9	446.3

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على ما يلي:

- بيانات مالية من التقرير السنوي للبنك الاسلامي الفلسطيني ، 2015
- عزمي وصفي عوض، بوخاري فاطنة، دور المصارف الإسلامية الفلسطينية في دعم التنمية المستدامة ببعديها الاقتصادي والإجتماعي في ظل ظروف بيئية غير مستقرة، ورقة مقدمة في ملتقى دولي، 2018، المركز الجامعي نور البشير، البيض، ص 15.

وبالنظر إلى لإيرادات التمويل المباشر وفقا لأدوات التمويل المستخدمة من قبل البنك الإسلامي للأعوام 2014-2015 ، نجد أن أعلى إيراد قد حققته أداة المربحة للأمر بالشراء بقيمة 22.3 مليون دولار في العام 2014 ارتفعت إلى 27.9 مليون دولار في العام 2015 كونها الأداة الأكثر استخداماً في التمويلات المباشرة ، تلى ذلك إيرادات استثمارات البنك لدى المصارف الإسلامية الأخرى بقيمة بلغت 0.69 مليون دولار في عام 2014 انخفضت إلى 0.44 مليون دولار في العام 2015 و من الأسباب الرئيسية التي جعلت المصارف الإسلامية الفلسطينية تتجه إلى استخدام أداة المربحة للأمر بالشراء كونها تتصف بسهولة تسهيلها و وضوح التدفق النقدي و العائد الشبه المضمون و الابتعاد ما أمكن عن المخاطرة .

4.الخلاصة:

لقد تمكنت المصارف الإسلامية خلال الحقتين الماضيتين من كسر حلقة الاحتكار المصرفي الكلي، ولقد ارتبط قيام المصارف الإسلامية بالقفزة الإسلامية العامة التي ظهرت ملامحها واضحة خلال مرحلة الكفاح لأجل الاستقلال السياسي ،وما بعدها لذلك فهي تتأثر سلبا وإيجابا بهذه الصحوه، غير أنها لا تزال في نمو مستمر داخل البلدان الإسلامي، ويعتمد نمو المصاريف الإسلامية ودورها المستقبلي على نمو ونضج الوعي الإسلامي الاقتصادي داخل المجتمعات الإسلامية فلا تكفي الآمال ،ولا يكفي الحماس المنبعث من العواصف وإنما يلزم العلم والرشادة في التصرفات والتخطيط من أجل تحقيق الأهداف الإسلامية على مدى الزمن، وعليه لابد من وقفة جادة من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات بدلا من القوانين السائدة في البلدان الإسلامية والتي لا تتناسب إطلاقا ،بل تعرقل نشاط المصارف القائم على أساس تحريم الفوائد المصرفية، فهذه القوانين تحمي المرامي بينما تقف ضد من يرفض التعامل بالربا وليس من المحتمل أن يتم تطبيق الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات آنيا بل من الممكن أن نعمل على تحقيق هذا الهدف تدريجيا على مدى فترة انتقالية محددة، وحينما نقول محددة نقصد أن لها أجلا مسمى يشترك في تحديده رجال الاقتصاد الإسلامي مع غيرهم من علماء المسلمين.

نتائج الدراسة: خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها:

- إن البنوك الإسلامية بتميزها عن البنوك التقليدية استطاعت أن تأخذ دور كل من البنوك التجارية وبنوك الأعمال والاستثمار والتنمية، وذلك بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية،
- إن مختلف الآليات التي جاءت بها البنوك الإسلامية تعتبر بديلا للآليات المستخدمة في البنوك التقليدية، ولقد حققت هذه الأساليب المتمثلة أساسا في المشاركة والمربحة والاستصناع والسلم والإجارة نقلة في مجال التنمية باعتبار أن البنوك الإسلامية وجدت من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية ومحاولة دفع عجلة التنمية بما يحقق رفاهية الإنسان؛
- تتميز صيغ التمويل الإسلامية بالارتباط الوثيق بين العملية التمويلية والنشاط الاقتصادي حقيقي، وهذا خلافا لأساليب التمويل التقليدية، خاصة القرض بفائدة التي غالبا ما تكون منفصلة عن الاقتصاد الحقيقي، ويحقق التمويل الإسلامي هذا الرابط بالاعتماد على قواعد التملك والواقعية والتمويل التي تضمنها ضوابط منع الربا ومنع الغرر والميسر؛

- يدعم التمويل الإسلامي الاستقرار المالي من خلال دعم عناصره الأساسية:
- تحقيق الاستقرار النقدي من خلال الحد من التضخم؛
- زرع الثقة في المؤسسات المالية؛
- تجنب تقلبات أسعار الأصول المالية، عن طريق الارتباط بأداء النشاط الاقتصادي الحقيقي، وتخفيف الصدمات من خلال مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر،
- من بين عوامل نجاح البنوك الإسلامية اهتمام البنوك الإسلامية بالتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى دور كفاءة التمويل الإسلامي في احتواء التقلبات الدورية الاقتصادية، ومناعة البنوك الإسلامية التي أثبتت جدارتها ضد الأزمات المالية، هذا بالإضافة إلى:
- الضبط الشرعي لمعاملات المصارف الإسلامية، وذلك بمراعاة الأحكام والالتزام بقواعد ومقاصد وأهداف الشريعة الإسلامية؛
- تطوير الأداء، وذلك بالأخذ بأحدث الأساليب وأنجح الوسائل الاستثمارية، والعمل على ابتكار أدوات وصيغ استثمارية جديدة؛
- إيمان العنصر البشري في هذه المصارف برسالتها الأساسية، وذلك بالتدريب المستمر للعاملين ليكونوا لأداة ضبط ومساعدة لأعضاء الرقابة الشرعية في أداء عملهم؛
- توعية وتعريف الجمهور بالخدمات المصرفية الاستثمارية وتوضيح الفرق بينها وبين الخدمات التي تقدمها البنوك الربوية؛

قائمة المصادر والمراجع:

1. عادل عبد الفضيل عيد، (2007)، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية: دراسة مقارنة. دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ص 396.
2. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، (2012)، المصارف الإسلامية "الأسس النظرية والتطبيقات العملية". دار المسيرة، الطبعة الرابعة، عمان، ص 189.
3. أحمد سليمان خصاونه، (2008)، المصارف الإسلامية. دار عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، ص 60.
4. السيد متولي عبد القادر، (2010)، اقتصاديات النقود والبنوك. دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 47.
5. مصطفى سيد كمال طائل، (2012)، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي. دار أسامة، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 47.
6. شيخون محمد، (2002)، المصارف الإسلامية، داروائل، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 187.
7. حسن سالم العماري، (2005)، المصارف الإسلامية و دورها في تعزيز القطاع المصرفي، ورقة عمل، اتحاد المصارف العربية، العدد 291، ص 05.
8. محمد باقر الصدر، (1990)، البنك اللاربوي في الإسلام. أطروحة للتعويض عن الربا ودراسة لكافة أوجه نشاطات البنوك في ضوء الفقه الإسلامي، دار التعاون للطبوعات، بيروت، ص 10.

9. النجار إخلاص باقر، (2009)، المصارف الإسلامية، دار الكتب العلمية للطباعة و النشر، البصرة، العراق، ص ص 43-45.
10. أشرف محمد دوابه، (2007)، دراسات في التمويل الإسلامي. دار السلام، الطبعة الأولى، القاهرة، ص 47.
11. أميرة عبد اللطيف مشهور، (1991)، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي. مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، ص 370.
12. أحمد السيد كردي، (2010)، نظرة عن قرب للتنمية وتطوير البنوك الإسلامية، ص 10.
13. منية خليفة، (2013)، فعالية الصيرفة الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 08، جامعة خميس مليانة، ص ص 127-128.
14. ايمان قاسم الحصادي، فخر الدين علي الصهبي، (2018)، الهندسة المالية الإسلامية و أهميتها للمصارف الإسلامية، مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة، العدد 05، جامعة المسيلة، ص ص 100-101.
15. عزمي وصفي عوض، بوخاري فاطنة، (2018)، دور المصارف الإسلامية الفلسطينية في دعم التنمية المستدامة ببعديها الإقتصادي والإجتماعي في ظل ظروف بيئية غير مستقرة، ورقة مقدمة في ملتقى دولي، المركز الجامعي نور البشير، البيض، ص ص 09-10.
16. الجنيديل، حمد بن عبد الرحمن، (2009)، الاستثمار و التمويل في الإقتصاد الإسلامي، دار جرير، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص ص 99-100.
17. حياة نجار، هشام بورمة، (2017)، الهندسة المالية الإسلامية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية-دراسة التجربة السودانية، مجلة معارف، العدد 23، جامعة البويرة، ص ص 209-210.
18. ابتسام ساعد، رايح خوني، (2017)، تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا: تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة 2008-2015، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 30، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 345.
19. مجدي غيث، (2010)، حكمة العمل المصرفي الإسلامي المبني على نظام المشاركة، مجلة إسلامية المعرفة، العدد 62، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص 101.
20. صادق راشد الشمري، (2014)، الصناعة المصرفية الإسلامية: مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، ص ص 36-37.
21. محمد بوجلال، (2010)، مقارنة إسلامية للأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، جامعة الشلف، ص 69.
22. يعرب محمد ابراهيم الجبوري، (2014)، دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص ص 85-86.